فلسطين إلى أين؟

شفيق ناظم الغبرا*

فلسطين في ظل واقع عربي شائك ومتغير

... ويستمر الصراع اليومي على الأرض الفلسطينية، فتارة يعبّر عن نفسه حول القدس ومكانتها، وتارة أُخرى تسعى الصهيونية لتأكيد يهودية الدولة وتطهيرها من الفلسطينيين العرب، وطوراً ينفجر الشعب الفلسطيني على أرض أجداده التاريخية، ثم ينتقل في كفاحه إلى غزة وحصارها والحروب التي تشنّها إسرائيل عليها بينما ترتفع وتيرة تهويد الضفة الغربية والتضييق على فلسطينيي ١٩٤٨. وتتعقد أيضاً الأوضاع الصعبة لبعض أهم مراكز الشتات الفلسطيني كما هي الحال في سورية ولبنان وغيرهما. كل يوم حدث جديد مرتبط بالتهويد والمشروع الذي يتطور عقداً وراء عقد منذ نهايات القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا.

وما يقع في فلسطين له أبعاده في العمق العربي، ولولا هذا الجانب لما تركت القضية الفلسطينية هذا الأثر كله في الوجدان العربي. ففي حرب ١٩٤٨ وقعت أكبر هزيمة للعالم العربي أدت إلى نشوء حراك سياسي عربي وسلسلة حروب في ظل بروز زعامة الرئيس جمال عبد الناصر: حرب ١٩٥٦ التي شنتها إسرائيل على مصر لمعاقبتها على تأميم قناة السويس المملوكة لفرنسا وبريطانيا، ثم حرب ١٩٦٧ التي سعت لضرب الناصرية والقومية، وتأكيد دور الصهيونية في العمق العربي؛ بل إن قراراً بحجم القرار الأميركي بحلّ الجيش العراقي بعد حرب ٢٠٠٣ لا يبتعد في جوهره عن الأثر الإسرائيلي. وخلال الأعوام القليلة الماضية تُركت سورية تُستنزف لعدة أسباب منها ما كان يمكن أن يتركه انتصار الثورة السورية من أثر في إسرائيل، بل إن بعضاً من التطرف الديني في الإقليم العربي، كان من أسبابه العميقة التطرف الديني اليهودي الذي بدأ ينمو في قلب الحركة الصهيونية وصولاً إلى يومنا هذا في ظل حركة المستوطنين الجدد. أمّا السعي الإسرائيلي لضرب إيران عسكرياً فلم يخرج عن السياق نفسه.

كل هذا ارتبط بالمشروع الذي يتطلب تفوّق إسرائيل على الإقليمَين العربي والإسلامي، في ظل القرار الأميركي الرسمي بإبقائها متفوقة على مجموع الجيوش

* أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

العربية. فإسرائيل داعم أساسي في العلن والسر لتفتيت الإقليمَين، ولبقاء العرب تحت حكم الاستبداد.

إن النظام الإداري والأمني والعسكري الذي أقامته إسرائيل بهدف اضطهاد الفلسطينيين سكان البلاد الأصليين منذ نكبة ١٩٤٨، يستند إلى سلسلة من الامتيازات لليهود الجدد والقدامى في فلسطين، تهدف إلى ربط أكبر قطاع من مواطني الدولة الإسرائيلية من اليهود ببنية تقوم على الاستيطان والاستعمار واضطهاد الفلسطينيين والتمادي في تدمير حقوقهم. ولا يوجد في المدى المنظور ما ينبئ بقدرة الصهيونيين أو النظام الإسرائيلي السياسي على التخلي ضمن تسوية سلمية عادلة عن هذا الوضع، فقد كان رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق يتسحاق رابين آخر المعتدلين الصهيونيين الذين ربما اقتنعوا بحل عادل نسبياً، لكن رصاصات متطرف يهودي أنهت حياته في سنة ١٩٩٥ قبل أن يستكمل مشروعه. معضلة الصهيونية أنها سائرة نحو مزيد من الاستيطان، بينما ضحاياها من الفلسطينيين والعرب سائرون نحو مزيد من التمسك بالحقوق والصمود والبقاء على الأرض ومواجهة التحدي.

لقد مرت التجربة الفلسطينية بمراحل ضمور وتجدد، وبمراحل استعداد، ثم تأمّل. التجربة الفلسطينية تمر الآن بواحدة من المنعطفات الصعبة، وذلك بسبب كثافة الصراع على الأرض، وبسبب تكاثر الأسئلة الوجودية والخوف من المستقبل، وبسبب نهوض نضالي جديد.

في هذه المرحلة يقع فراغ في الوضع الفلسطيني، وفي الصراع على أرض فلسطين. ففي الجوهر، لا تستطيع القوى السياسية والعسكرية الرسمية وشبه الرسمية الفلسطينية التحرك إلاّ ضمن دائرة ضيقة، وذلك بحكم أوضاعها السياسية، وهذا واضح في وضع السلطة الفلسطينية المكبلة بالتنسيق الأمني والاتفاقات الدولية والمحاصرة، كما يتجلى (الحصار) بصورة أكثر وضوحاً، في غزة، في ظل القيود المفروضة على حركة الفلسطينيين وحرياتهم من الجانبين الإسرائيلي والمصري.

إن استمرار الغليان الفلسطيني سيؤدي مع الوقت إلى بروز قوى فلسطينية جديدة تحمل بعداً سياسياً ومضموناً فكرياً مختلفاً. وستقع على هذه القوى مسؤولية ملء الفراغ تماماً، كما حدث مع حركة "فتح" في سنة ١٩٦٥، وحركة "حماس" في سنة ١٩٨٨، بل قبلهما مع عز الدين القسّام وأمين الحسيني في ثلاثينيات القرن العشرين.

إذا تطرقنا إلى موضوع ملء فراغ القضية الفلسطينية، فإننا سنجد أعمدة من القوة والقدرة، وعناصر تفتت وضعف. لنأخذ على سبيل المثال مكانة النضال الفلسطيني وعمقه العربي الحاضن في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته عندما جرى التركيز على تحرير الأرض والإنسان في ظل تصور جديد يدعو إلى إقامة الدولة الديمقراطية العلمانية على جميع الأرض الفلسطينية، والتي يتعايش فيها اليهود والمسلمون والمسيحيون. ذلك التصور العاكس لمرحلة نهوض وقوة تمت بلورته، في حينه، على يد حركات سياسية جديدة (حركة "فتح" والمقاومة) في ظل محاولة الإجابة عن تساؤلات العالم عن مصير اليهود بعد تحقيق مطالب النضال الفلسطيني. لكن ذلك الطرح بالتحديد تحوّل اعتباراً من سنة ١٩٧٣ إلى برنامج مرحلي يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية في القدس وغزة والضفة الغربية، وهو برنامج لم يتصادم في وقتها مع الحلم النهائي في الأرض.

ذلك التاريخ المتوقد لا يمكن إحياء تفصيلاته، فالتاريخ ينتهي في وقته، لكنه يعلِّمنا

كثيراً، ويساعدنا على استعادة ملامح النجاح والفشل من خلال انعطافاته، الأمر الذي يفرض علينا العودة إلى تلك القدرة على الوحدة في ظل الاختلاف التي ميّزت الفلسطينيين والمناضلين العرب المناصرين لهم. ففي كل مرحلة من تاريخ الفلسطينيين النضالي منذ سنة ١٩٦٧، استطاعت جموع المناضلين في صفوف القضية الفلسطينية وحركاتها صوغ نموذج وحدة الاتفاق والاختلاف ضمن برامج تعمل على هديه مؤسسات سياسية ومدنية كالمجلس الوطني ومنظمة التحرير الفلسطينية واتحادات ونقابات وحركات سياسية اتفقت فيما بينها على الحد الأدنى.

لقد امتلكت الحركة الوطنية الفلسطينية في ستينيات القرن الماضي وسبعينياته القدرة على استيعاب التناقضات، وفي الوقت نفسه، حشد الأصدقاء وعزل الأعداء وشق صفوفهم، وفي حالات كثيرة كسب صداقات مع إسرائيليين ويساريين يهود ووسطيين يعارضون الاستيطان والتوسع الإسرائيلي، ويعارضون كذلك الصهيونية بصفتها مشروعاً عنصرياً.

إذا كان النموذج الذي أشرنا إليه شكّل قوة للمشروع الوطني الفلسطيني، فإن الوضع القائم حالياً تسبب بتمزيق المشروع الوطني، بين مشروع الدولة في الضفة وغزة والقدس الشرقية من جهة، ومشروع الأرض من جهة أخرى (الدولة الواحدة)، وذلك وسط حالة ضياع في الرؤية والأهداف والوسائل في ظل سلطتين، واحدة في الضفة والثانية في غزة، تتناقض إحداهما مع الأُخرى.

في الحالة الفلسطينية الراهنة تجد الأجيال الجديدة صعوبة في أن تجد لنفسها مكاناً في قيادة العمل الفلسطيني، بينما في ستينيات القرن العشرين كان كل مَن قاد العمل الفلسطيني من جيل الشباب. لقد شاخت الحالة الفلسطينية عندما لم تجد آلية طبيعية يتبوأ فيها الشباب مواقع القيادة بصورة فاعلة، وباتت تشبه العالم العربي في جموده وتناقضاته أكثر ممّا تشبه نفسها في ستينيات القرن العشرين.

في الزمن السابق، في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، لم يكن بروز شخصيات شابة في بداية صعودها كياسر عرفات وأبو جهاد وأبو إياد وجورج حبش ونايف حواتمة وكمال ناصر وكمال عدوان وغيرهم، أمراً عارضاً أو استثنائياً، ولم يكن بروز شخصيات ثقافية كإدوارد سعيد ومحمود درويش وغيرهما في المناخ الفلسطيني / العربي خارج السياق، بل لم تكن صدفة عملية بروز قادة ميدانيين شبان، فلسطينيين وعرب، خاضوا النضال بحزم وجهوزية، وسقطوا في ظل الكفاح المسلح الفلسطيني في الجنوب اللبناني وفي غور الأردن، وسقطوا أيضاً في بحر الحروب الأهلية التي حاصرت الفلسطينيين وأنصارهم.

لقد كانت التجربة الفلسطينية في السابق قادرة على استيعاب كل مَن يتداخل معها، وكانت مكانة المناضلين العرب في النضال الفلسطيني نماذج لهذا التداخل. فالتجربة الفلسطينية تذكر شخصيات تاريخية من العمقَين الإسلامي والمسيحي العربي، لا جذور لها في فلسطين، وإنما في قلب الأمة العربية، كالمناضل محجوب عمر من مصر، ونايف حواتمة من شرق الأردن، على سبيل المثال وليس الحصر، وألوف غيرهم في طول البلاد العربية وعرضها. لقد سمح النضال الفلسطيني الذي تأسس على أنه ليس صراعاً عرقياً وطنياً مغلقاً، بأن ينتمي مواطنون من مجتمعات شتى، عربية وغير عربية، إلى القضية الفلسطينية والسباحة في ربوعها.

أمّا الآن، فإن النظرة العربية إلى المسألة الفلسطينية تبدلت، وغاب الإجماع بشأنها، وباتت تتجاذب العرب مدرستان: إحداها مرتبطة بالإسلام السياسي، وأُخرى بالنظام العربي. فالحالة الفلسطينية لم تعد عنصراً محركاً للمحيط، وإنما باتت تتأثر بما يجري فيه، وأضحت تتمثل في النماذج التي يفرزها هذا المحيط، كما أن القيادة الفلسطينية لم تعد داعماً لحركات التحرر من أجل الحقوق كما كانت في السبعينيات، ولم تعد قادرة على احتواء الاستقطاب الأيديولوجي كما في "فتح" و"الشعبية" وغيرهما، على مبدأ الاختلاف ضمن الوحدة، وإنما أصبحت اليوم منغمسة في صراع أيديولوجي مع النصف الآخر في غزة الذي بات عاملاً طارداً ومنفراً للأصدقاء والمناصرين.

ومع ذلك، لا تزال القضية الفلسطينية في عمق الوجدان العربي، ففي ثورات الربيع العربي في سنة ٢٠١١، وفي ميادين مصر تحديداً، كان للقضية الفلسطينية مكانة خاصة، إذ لا يمكن أن تكون عربياً أو مصرياً أو سورياً ديمقراطياً أو مسلماً وإسلامياً (في البعدَين السنّي والشيعي) وساعياً للحرية، من دون أن يكون لك موقف من الصهيونية بصفتها تعبيراً عن الاستبداد والهيمنة وانتهاك الحقوق. ولهذا، رُفعت في ثورات الربيع العربي شعارات وصور أكدت مدى تأثر الثوريين العرب على اختلاف مدارسهم بمكانة القضية الفلسطينية.

وهذا يعني عملياً أن المشهد العربي في مرحلة مقبلة لن يخرج من أزمته من دون مواجهة صريحة (لكن يجب ألاّ تكون عبثية ومغامرة) مع الصهيونية بصفتها متناقضة مع النهوض العربي المستقل، ومع كل اتجاه عربي تحرري وديمقراطي. كما أن كل استراتيجيا فلسطينية لا بد من أن تعي حجم الترابط بين التحررين العربي والفلسطيني، بين التقدم العربي وحقوق الشعب الفلسطيني، بين مشروع النهضة العربي إن وُجد وعندما يولد ومشروع فلسطين، فمن دون استراتيجيا تعي عمق هذا التفاعل لن يتحرر الشعب الفلسطيني، وسيبقى يواجه تمدد الحركة الصهيونية.

والملاحظ في الإطار التاريخي أن المسألة الفلسطينية برمّتها تضعف عندما تبتعد عن جذورها التي كونتها، وعن ذكرى القرى والمدن المدمرة التي حددت شكل وجودها وأساس انبعاثها. فقوة المسألة الفلسطينية، واندفاعها في تمثيل الشعب كما الأمة الأوسع، ارتبطا دائماً بمدى قدرتها على حماية حصنها الأخلاقي وروايتها التاريخية الأولى وعمقها العربي والإسلامي والإنساني، وذلك بهدف إعادة اكتشاف منابع قوتها على الأرض التي كونت بداياتها.

أمّا العنف الراهن في الوضع الفلسطيني، فليس نهاية بحد ذاته، ويجب ألاّ يُنظر إليه بمعزل عن العنف الإسرائيلي الذي يمارَس على أجساد الفلسطينيين، بل من الخطأ المقارنة بين العنف الفلسطيني وتلك الأعمال بحق المدنيين التي وقعت في بلجيكا أو فرنسا وألمانيا وتركيا. العنف الفلسطيني محدد في الجغرافيا الفلسطينية حيث الاحتلال والقهر، وحيث منازل الفلسطينيين المصادرة وحقوقهم المسلوبة. إن العنف الفلسطيني أقرب إلى العنف الذي مارسه أبناء وبنات جنوب أفريقيا لعقود ضد عنف الفصل العنصري، لكن هذا العنف الفلسطيني يقع الآن في هذه المرحلة في فراغ، فهو بلا قيادة، ويعكس حالة الضمور والانقسام وغياب البيئة الدولية والإقليمية الحاضنة؛ إنه عنف بلا سقف سياسي يستثمره، ولهذا فهو موقت، وتمهيد لحالة لم تكشف لنا عن ديناميّاتها بعد.

ومن الطبيعي عندما نفكر في المستقبل أن نتساءل أين يقف الكفاح الفلسطيني من تحديات بنيان معاصر ومجتمع نامٍ وعادل؟ فجزء من تعبيرات المسألة الفلسطينية قائم من خلال عَلَم وطني وتحرير بعض الأرض كما في غزة وبعض مناطق السلطة الفلسطينية، لكن هذا لا يكفي ولن يكفي، وهو يتحول إلى كابوس مقلق. فالدولة من دون مقومات ومؤسسات فاعلة نامية، ولا سيما في ظل التهويد والاستيطان والاقتلاع، تتحول إلى عبء مضاعف على القضية الحاضنة لها.

إن فلسطين حالة كفاحية عابرة للدول والأماكن، فهي في كل مكان في العالم وعلى أرضها التاريخية: إنها في يافا والناصرة وعكا، كما في رام الله والخليل ونابلس وبلعين، وهو ما يمثل أساس قوتها في ظل مصادرة حقوقها.

وهذا الأمر سيتطلب من ممثلي القضية الفلسطينية التمسك بالرواية الفلسطينية بجميع أبعادها الأخلاقية، كما لا بد من بلورة تصور إنساني وسياسي يتفوق على الصهيونية فيما يتعلق، على الأقل، بمصير الوجود اليهودي في فلسطين، إذ يجب طرح تصور للتعامل مع المسألة اليهودية والشعب الإسرائيلي الذي جنّدته الصهيونية وطوعته لمصلحة مشروعها العنصري. ولا بد للتصور، إن كان تعايشاً في دولة واحدة أو دولة ثنائية القومية يتساوى فيها جميع مواطنيها، من أن يتضمن بعداً يتفوق في قيمته الأخلاقية على الصهيونية من ناحية تعامله مع الديموغرافيا اليهودية الإسرائيلية التي صار لها أجيال على الأرض، كما سبق أن وجد أبناء جنوب أفريقيا طريقاً للحل مع الديموغرافيا البيضاء ضمن حقوق متساوية.

في هذا الزمن وفي هذه اللحظات التاريخية التي يشهد عبرها العالم العربي تحولات كبرى، يجب استلهام تجارب جنوب أفريقيا والهند والحقوق المدنية في مجتمعات شتى، فهذا كله له أثره في نمو الاستراتيجيا الفلسطينية وتطورها، كما أن أنماطاً جديدة للمقاومة المدنية ستؤدي إلى مرحلة جديدة من الكفاح. فالمقاطعة وإحياء الذاكرة، والمقاومة بواسطة الفن والمسرح والسينما والإعلام والأغنية والتعبير والكتابة والتعليم والثقافة والمسيرات المنظمة والإعمار وبناء المؤسسات ودعم الإبداع وزرع الأشجار وتحدي الموانع والحواجز وحماية الحريات والتنوع والسعي لكسب المتعاطفين في جميع المواقع العربية والعالمية اليهودية والمسيحية، بل الإسرائيلية، قد تكون الشكل الأهم للمقاومة في المراحل المقبلة. وسيكون الالتصاق بالبعد الإنساني فرزاً للإيجابي في ظل واقع سلبي. وفي لحظة تحوّل، فإن هذا النمط من المقاومة يستطيع أن يعزز القضية الفلسطينية ويقويها ويبرز نقاط قوتها، كما أن في إمكان قيم جديدة وأفكار متقدمة أن تهزم العدو في فكره وأخلاقه وسلوكه وعنصريته ومرحلته التاريخية قبل أن تهزمه في ساحة القتال. ■